بتاريخ 18 جمادى الثانى 1445
الاوامر

الجلسة 45

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تفنيدُ مقالةِ الشيخ الآخوند

في الجَلَسةِ الماضيةِ قد استَنتَجنا من تصريح الشيخ الآخوند بأنه قد أفاضَ شقّاً خامساً من أنواعِ الإنشائيّات وهو أنّ الطلبَ يُنشَأُ في نفس الأمر ويُصبحُ منشأً انتزاعِ الملكيّة و... فالناتجُ هو أنّ الطلبَ إمّا تكوينيٌّ بأن يَمدَّ يدَه فيَستَلِمَ شيئاً وإما طلبٌ مفهوميٌّ و إما طلبٌ لفظيٌّ، و إما طلبٌ مكتوبيٌ و إما طلبٌ إنشائيٌّ في نفس الأمر، ثمّ هاجَمناه بهَجَماتٍ عِدّةٍ ونُكمِلُها اليوم:

1. بأنّ مقالتَه يَنجرُّ إلى اتّحاد عمليّةِ الإنشاء مع نفسِ المُنشأ إذ الآخوند قد اتَّخذَ الوجودَ الإنشائيَّ في عالمِ "نفس الأمر" شقّاً خامساً وهذا يعني أن لفظةَ "بعتُ" التي تُنشأُ الملكيةَ قد اندمَجت مع نفس المُنشأ ـالملكيّةِـ في نفس الأمر فأصبحا شيئاً موحّداً في ذاك الأفق، بينما ببركةِ الوجدانِ قد وَجدنا تغايرَهما تماماً، فكما أنّ نفسَ الإخبارِ يَمتازُ عن المخبَرِ عنه فكذلك تَنفكُّ عمليّةُ الإنشاء عن نفس المُنشأ.

2. أساساً إنَّ عمليّةَ الإنشاءِ أو الإخبارِ تُعدُّ أمراً عرفيّةً تماماً بلا عُلقةٍ للعقل ولهذا العقلاءُ يَرونَ الإنشاءَ من مُواصَفاتِ اللفظِ لا المعنى، بينما الآخوندُ قد أدرجَ الإنشاءَ ضمنَ عالمِ المعنى قائلاً: و أمّا الصيغ الإنشائيّة فهي ـ على ما حقّقناه في بعض فوائدنا ـ موجدةٌ لمعانيها في نفس الأمر أي قصد ثبوت معانيها و تحقّقها بها و هذا نحو من الوجود (وهو قسمٌ خامسٌ) و ربما يكون هذا (اللفظ الإنشائيّ) منشأً لانتزاع اعتبار مترتّبة عليه (اللفظ)ـ شرعا و عرفا ـ آثار. بينما المرتكزُ العقلائيُّ يأبى ذلك.[1]

3. وفقاً لتصريحِ الآخوند بأنّ الوجودَ الإنشائيَّ يَقعُ موضوعاً للملكيّةِ الاعتباريَّة، سيَتكَوَّنُ هنا وجودانِ للملكيّة: ملكيّةٍ إنشائيّةٍ و ملكيّةٍ اعتباريَّةٍ، بينما العرفُ حينما يَستَخدِمُ "بعتُ" لا يَخلُقُ سوى ملكيّةٍ مُنفردة، فالوجودُ الإنشائيُّ لا يُولّدُ ملكيّةً اعتباريّة أخرى لكي يَتشكَّلَ وجودانِ لعنصرٍ فارد، فكنموذَجٍ لذلك لاحظ إخبارَ أو إنشاءَ الملكيّة من جانبِ الصبيّ أو المجنونِ حيث إنهما كالعدمِ بلا أثرٍ لهما أساساً في الساحةِ العرفيّة، لا أنّ إنشائَهما يُنشأُ الملكيّةَ ثم تقعُ الملكيةُ مُنعدِمةً.

و امتداداً لهذه الإشكاليّاتِ قد نهجَ المحقّقُ الاصفهانيُّ منهجةً قد حقّقَها بنفسه ثمَّ استَشكلَ على أستاذه وفي النّهايةِ مَجَّدَ تحقيقَه تمجيداً، ولهذا قد ابتَدَأَ التعليقةَ على الكفايةِ قائلاً:

بل التحقيق أنّ "وجودها وجود معانيها في نفس الأمر" بيانُه أنّ المراد من ثبوت المعنى باللفظ:

1. إمّا أن يُرادَ ثبوته (المعنى) بعين ثبوت اللفظ بحيث يُنسب الثبوتُ إلى اللفظ بالذات و إلى المعنى بالعرض (فهنا وجودان: وجودٌ يَنتسِبُ إلى اللفظ و وجودٌ يَنتَمي إلى المعنى، ولكن من زاويَتين مختلِفَتين)

2. و إمّا أن يُراد ثبوتُه منفصِلًا عن اللفظ بآليّةِ اللفظِ بحيث يُنسَبُ الثبوتُ إلى كلّ منهما بالذات (فهنا وجودٌ منفرد).

لا مجالَ للثاني إذ الوجود المنسوب للماهيّات بالذات لابدَّ من أن يكون في أحد الموطنين من الذهن و العينَ، و وجودُ المعنى بالذات في الخارج يتَوقَّف على حصول مطابِقَة في الخارج، أو مطابِقِ ما يُنتزَعُ عنه، و الواقع خلافُه إذ لا يوجد باللفظ مُوجَداً آخرَ يكون مطابِقاً للمعنى أو مطابقاً لمنشإ انتزاعِه (فبِعتُ لا خارجَ له) و نسبة الوجود بالذات إلى نفس المعنى مع عدم وجود مطابقه أو مطابق منشائه غير معقول

و وجوده في الذهن (يتحقّق) بتصوُّرِه لا بعليّة اللفظ لوجوده الذهني (فلا نحتاج إلى سببٍ خارجيّ) والانتقال من سماع الألفاظ إلى المعاني لمكان الملازمة الجعليّة بين اللفظ و المعنى مع أنّ ذلك ثابت في كلّ لفظ و معنى و لا يختص بالإنشائي فالمعقول من وجود المعنى باللفظ هو الوجه الأوّل، و هو أنّ ينسب وجود واحد إلى اللفظ و المعنى بالذات في الأول و بالعرض في الثاني، و هو المراد من قولهم إنّ الإنشاء: قولٌ قصِدَ به ثبوتُ المعنى في نفس الأمر، و إنّما قيَّدُوه بنفس الأمر، مع أنَّ وجودَ اللفظِ في الخارج وجود للمعنى فيه أيضاً بالعرض (أي معنىً في نفس الأمر) تنبيهاً على أنّ اللفظ بواسطة العلقة الوضعيّة (هو) وجود المعنى تنزيلاً في جميع النَشَئَات (حتى في الأحلامِ حيث لا صوتَ ولكن فيها وجودٌ تنزيليٌ للمعنى) فكأنّ المعنى ثابتٌ في مرتبة ذاتِ اللفظ بحيث لا ينفكّ عنه في مرحلة من مراحل الوجود (لكثرةِ استعماله في اللفظ فكأنما قد اندّكا في بعضهما) و المراد بنفس الأمر: حدُّ ذاتِ الشيءِ (ففي ذات الألفاظ قد أُدرجَ المعنى) من باب وضع الظاهر موضع المضمر.

وتنويراً لمقالتِه النبيلةِ، نقولُ بأنّ اللفظَ يُعدّ وجوداً لفظيّاً لذاك المعنى المكنونِ ولهذا لا يَجمعُ اللفظُ وجودينِ في نفسه كما زعمه الآخوندُ و المشهور حيث قالوا بأنّ الإنشاءَ هو إيجاد المعنى باللفظ، فقد تصوّروا للمعنى وجوداً و للفظ وجوداً آخرَ، بينما هو غير معقول، بل يَنصُّ المحقق الاصفهانيّ بأنّ وجود اللفظ يَتنزّلُ منزلةَ المعنى فيتجلّى وجودٌ اللفظيٌّ ذاتاً ووجودٌ معنائيٌّ عَرَضاً، وعلى ضوئه قد اتّضحَ لكَ أن حقيقةَ الإنشاءِ نفسُ الوجودِ التنزيليّ للفظِ منزلةَ المعنى، بينما المشهور و الآخوند قد ظنّا أنّ للفظِ وجوداً ذاتيّاً و أنّ للمعنى وجوداً عرضيّاً ولكنّا قد بَرهَنّا مسبقاً بأنّ في باب الألفاظ ليس هناك وجودان، لأنه غيرُ معقول، بل المعقولُ ما حرّرناه للتّوّ، و هذه هي حقيقةُ الإنشاء أعني: أنّ اللفظَ يتمتّعُ بوجود تنزيليّ للمعنى، فحينئذ لا يَتفاوَت الحالُ بأن نعتقدَ بأنّ الإنشاءَ يَنجلي في الكتابة أو الخارج أو الذهن أو نفس الأمر أو...، ثمّ إنّ المحقّقَ يُكملُ الحوارَ قائلاً:

فان قلت: هذا الطلبُ (التنزيليّ باللفظ) جار في جميع الألفاظ بالنسبة إلى معانيها من دون اختصاصٍ بالإنشائيّات.

قلت: (نعم من جهة أنّ اللفظَ منزّلٌ منزلةَ المعنى فلا تَمايزَ بينهما، إلا أنّ) الفرق أنّ المتكلّم:

1. قد يتعلّق غرضُه بالحكاية عن النسبة الواقعة في موطنِها باللفظ المنزَّل منزلتُها.

2. وقد يتعلّق غرضُه بإيجاد نفس هذه النسبة المتعلّقةِ بالملكيّةِ، و هيئة بعث وجود تنزيلي لهذه النسبة الإيجاديّة القائمة بالمتكلّم و المتعلّقة بالملكيّة: 1. فقد يقصد وجود تلك النسبة خارجاً بوجودها التنزيلي الجعلي اللفظي فليس وراء قصد الإيجاد بالعرض و بالذات أمر آخر و هو الإنشاء. 2. و قد يقصد زيادة على ثبوت المعنى تنزيلًا الحكاية عن ثبوته في موطنه أيضا، و هو الإخبار، 3. و كذلك في صيغة افعل و أشبهها، فانّه يقصد بقوله اضرب ثبوت البعث الملحوظ نسبته بين المتكلّم و المخاطب و المادّة فيوجد البعثَ في الخارج بوجوده الجعلي التنزيلي اللفظي (لكلمة اضرب) فيترتّب عليه إذا كان من أهله، و في محلّه ما يترتّب على البعث الحقيقي الخارجي مثلًا، و هذا الفرق بلحاظ المقابلة بين المعاني الخبريّة و الإنشائيّة فلا ينتقض باستعمال الألفاظ المفردة في معانيها (كالماء) فانّها كالإنشائيّات من حيث عدم النّظر فيها إلّا إلى ثبوتها خارجاً ثبوتا لفظيّاً، غاية الأمر أنّها لا يصحّ السكوتُ عليها بخلاف المعاني الإنشائيّةِ المقابلة للمعاني الخبريّة (فكلاهما يصح السكوتُ فيهما) و هذا أحسن ما يتصوّر في شرح حقيقة الإنشاء و عليه بحمل ما أفاده أستاذنا العلّامة لا على أنّه نحو وجود آخر في قبال جميع الأنحاء المتقدمة (فليسَ شقّاً خامساً إذن) فانّه غير متصوّر.[2]

ففي الختام، إنّ ظاهرَ مقولةِ االآخوند عديمُ التعقُّل، إذ لفظةُ "بعت" وجود واحد: لفظيٌّ أولاً وبالذات، ومعنائيٌّ ثانياً وبالعرض بالمعنى، فليس هناک وجودان، نعم إنّ الوجوداتِ الخارجيّةَ ربما تتمتّعُ بوجودين: خارجيٍّ و ذهنيٍّ في آنٍ واحد، إذ إنَّ زيد، له وجودٌ مطابقيٌّ للخارج و مطابقيٌّ في الذهن ، بينما الوجودات الذهنيّةُ و كذا الإنشائيّاتُ تَحظى بوجود فارد هو تصوّرها الذهنيٌّ فحسب.

ثم استنتجَ المحقّقُ ثلاثَ نتائجَ قائلاً:

و ممّا ذكرنا في تحقيق حقيقة الإنشاء تعلم أنّ تقابل الإنشاء و الأخبار ليس تقابل مفاد كان التامّة و مفاد كان الناقصة نظراً إلى الإنشاء إثبات المعنى في نفس الأمر و الإخبار ثبوت شيء لشيء تقريراً و حكايةً، و ذلك لأنّ طبع الإنشاء كما عرفت لا يزيد على وجود المعنى تنزيلًا بوجوده اللفظي، و هو قدر جامع بين جميع موارد الاستعمال فانّ القائل [بعت] اخباراً أيضا يوجد معنى اللفظ بوجوده العرضي اللفظي، و الحكاية غير متقوّمة بالمستعمل فيه بل خارجة عنه فهي من شئون الاستعمال، بل الفرق أنّهما متقابلان بتقابل العدم و الملكة تارةً، و بتقابل السلب و الإيجاب أخرى، فمثل "بعت" و أشباهه من الجمل المشتركة بين الإنشاء و الأخبار يتقابلان بتقابل العدم و الملكة لأنّ المعنى الّذي يوجد بوجوده التنزيلي اللفظي قابل لأنْ يحكى به عن ثبوته في موطنه فعدم الحكاية و التمحض فيما يقتضيه طبع الاستعمال عدم ملكة و مثل "افعل" و أشباهه المختصة بالإنشاء عرفاً يتقابلان تقابل الإيجاب و السلب إذ المفروض أنّ البعث الملحوظ نسبة بين أطرافها نظير البعث الخارجي غير البعث الملحوظ بعنوان الماديّة في سائر الاستعمالات كما سمعت منّا في أوائل التعليقة فمضمون صيغة اضرب مثلًا غير قابل لأن يحكى به عن ثبوت شيء في موطنه بل متمحض في الإنشائيّة و عدم الحكاية حينئذ من باب السلب المقابل للإيجاب.

و ممّا ذكرنا ظهر أنّ إبداء الفرق بينهما بأنّ مفاد الإنشاء يوجد و يحدث بعد أن لم يكن، و مفاد الأخبار يحكى عمّا كان أو يكون، غير تامّ أيضا فانّ وجود المعنى باللفظ و حدوثه به مشترك بين الإنشاء و الاخبار و إنّما يزيد الاخبار عليه المورد القابل بجعله حاكياً و مرآة لثبوت المضمون في موطنه كما أنّه اتّضح من جميع ما ذكرنا أنّ الإنشاء لا دخل له بإيجاد شيء في النّفس و إن كان معقولًا لكن إيجاده خارجي بنحو التنزيل و بالعرض لا بالحقيقة و بالذّات لأنّ إيجاده في النّفس و إن كان معقولًا لكن إيجاده باللفظ غير معقول فلا يكون معنى إنشائيّاً.

---

[1] ولكن ربما نصونُ مقالة الآخوند بأنّه يودّ إثباتَ أنّ الإنشاءَ متفرّعٌ على المعنى الكامن في نفس الأمر ثم يأتي المتحدّثُ و يُنشأُ تلک المعانيَ المكنونةَ من نفس الأمر إلى عالم الخارج ولهذا استخدم كلمةَ "تحقّقها" أي وقوعُها خارجاً ولهذا إنّ الجارَ و المجرورَ "في نفس الأمر" متعلّقٌ بكلمة "معانيها" مما يعني أنّ نفسَ المعاني مُختبأةٌ ضمن عالم نفس الأمر، فأبانَها اللفظ و حقّقها خارجاً، ولهذا لا يتكوّنُ شقّ خامسٌ من كلام الآخوند.

[2] نهاية الدراية في شرح الكفاية (طبع قديم)، ج1، ص: 191